

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٦ مارس ١٩٨٩

وجهة نظر

أما أن إقراض ضحايا الريان؟!

يقولون ان المصائب تبدأ كبيرة ثم لا تلبث ان تصغر وتطويها الأيام حتى تمحي أو تنسى - يصدق ويقال هذا - على المشهور - عن مصيبة الموت لها دونها ! و نحن أرى في مأساة شركات الريان وتوظيف الأموال مصائب بدأت كبيرة وكلما مرت الأيام تفاقمت وزادت كبرا ومأساوية . ولقد أعلم ان قضية الريان وامثاله ، قتلت ، بحتا وكتابات صحفية ومناقشات برلمانية وتحقيقات حكومية ، بيد ان هذا ليس هو بالذى يشفى الغليل . رحمتكم ، فالذى يقطع نياط القلوب - بمعنى الكلمة - ان ضحايا شركات توظيف الأموال هم الذين يقتلون ، كل يوم تقتيلا ويشوون على الجانبين . ولقد تنهت الى والى كثيرين حالات من « اعزة قوم ذلوا ، وأخرى بين بسطاء الناس الذين بلغتوا مشردين وسط هذا الغلاء الرهيب الزاحف بغير توقف او حدود وباعوا حتى ملابسهم « بتراب القلوس ، طلبا للقتل بينما مدخرات هؤلاء وهؤلاء « محبوسة ، مع الريان ، وسجنه لا يسمن ولا يغنى من جوع !

منذ يونيو ١٩٨٨ حتى الان أكثر من تسعة شهور .. والضحايا لا قبضوا علينا واحدا ولا عرفوا مصيرهم ، فحتى متى يستمر هذا الوضع ، وأما أن للحكومة ان تتوصل الى حل مرض ينقذ ماء الوجوه بما في ذلك وجهها ؟ ان شركات توظيف الأموال لم تكن حكومة ، مستقلة ، بعيدا عن الحكومة حتى يقال ان المسؤولية تقع على كامل المدخرين ، بل كانت أموالهم تجمع تحت سمع وبصر و « دعابة ، حكومتنا ! ولا أتصور ان خسائر وسرقات وسفاهات تلك الشركات (التي لم توفق او ضاعها) قد ذهبت بالجمل وما حمل . ثم ان تعقب واستعادة الأموال المهربة - على صعوبته - امر مقدور عليه اذا توافر العزم والحزم والجد . ضعوا خطة - ولو خمسية - لاعادة اموال المدخرين اليهم ، وتبدأ فوراً .. فما عاد موقف هؤلاء يحتل التراخي . وانقصوا منها اذا شئتم - بعض ما صرف لهم من « ارباح ، في سالف العصر والوان . ولا مانع من ان تضعوا في « القائمة السوداء ، من قد يثبت عليهم انهم اكتنزوا ثرواتهم من تجارة المخدرات وادخروا بعضها . أما الذين كسبوها بعرق جبينهم - ايا بلغت هذه الثروة - فهي حلال لهم . وخير البر عاجله .

مصطفى بهجت بدوى